الجامعة العربية والخليج العربي

(دراسة في السياسة العربية)

الدكتور محمود علي الداود

قسم التاريخ

ليس باستطاعة أى باحث نزيه ان ينكر الانجازات الايجابية والاهداف المفيدة التى نتجت عن قيام الجامعة العربية بالرغم من الاخطاء التى وقعت فيها فى بداية تكوينها • فالجامعة العربية هى مؤسسة اقليمية عملت وتعمل على تحرر البلاد العربية من الاستعمار الاجنبى ونجحت الى حد كبير فى تقوية العلاقات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية بين ابناء البلاد العربية • وقوة الجامعة تعكس قوة الدول الاعضاء وعليهم جميعا تقع تبعة جعلها منظمة محترمة تخدم جميع العرب وتسعى لخيرهم وليس من مصلحة العرب ان تضعف الجامعة فالامة العربية هى اليوم فى دور القوة وليس فى دور الضعف• وعلى الجامعة وادارتها تقع مسؤولية اعادة النظر فى أجهزتها المختلفة حتى تكون عاملاً بناءً قوياً تستند اليها الامة العربية باطمئنان وسلام • فمثل الجامعة العربية مثل القلب من الجسد والدول العربية هى الشرايين التى تحمل الدم النقى الى القلب لاكمال الدورة الدموية ومتى ما عجزت الشرايين عن عملها توقف القلب عن العمل ووهن الجسم وكان مصيره الفناء وبالرغم من كثرة أعمال الجامعة فى هذه الايام نظرا لازدياد أهمية الامة العربية وقضاياها فى الميدان الدولى ولكن الجامعة لا تزال مقصرة فى اهتمامها بمناطق معزولة من العالم العربى مثل بلدان الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية • اما أسلوب العمل الذى تستطيع الجامعة العربية اتباعه بالنسبة الى هذه المناطق فهى عن طريق الدراسات التى تعدها عن هذه المناطق والاستفادة من الاختصاصيين العرب على الوجه الاكمل • وميثاق الجامعة ينص ، فى ملحقه الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة

على ما يأتى : « نظرا لان الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شؤونا يعود خيرها واثرها على العالم العربى كله ، وذلك لان أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها • فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص ان توصى مجلس الجامعة ، عند النظر فى اشراك تلك البلاد فى اللجان المشار اليها فى الميثاق ، بأن يذهب فى التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع • وفيما عدا ذلك يدخر جهدا لتعرف حاجاتهم وتفهم أمانيها • وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من أسباب » وآمانى سكان الخليج تتلخص فى التحرر من الاستعمار والاقطاع معا •

وكان من الطبيعى ان يوضح هذا النص لان العالم العربى لا يشمل الدول العربية المستقلة بل الامة العربية بأسرها لاجل افساح المجال لاشراك المجموعة العربية كلها فى الجامعة العربية • وقد عملت الجامعة العربية بموجب هذا النص منذ عام ١٩٥٢ نتيجة لظهور اهمية الامة العربية على نطاق واسع فى الصعيدين القومى والدولى • وفى كانون الثانى ١٩٥٢ اشتركت البحرين وهى امارة عربية فى الخليج ليست دولة ذات سيادة فى حلقة الدراسات الاجتماعية الثالثة فى دمشق • وفى آذار ١٩٥٣ قبل رئيس معارف الكويت دعوة الامانة للجامعة الدول العربية لحضور اجتماع اللجنة الثقافية والاجتماعية والمتفرعة عن مجلس الجامعة • وقد رحبت الجامعة العربية بهذه المشاركة ودعت بلدان الخليج استنادا الى قرار اللجنة السياسية للجامعة العربية الى ايفاد من يمثلها فى لجان الجامعة ولاسيما اللجنة الثقافية والاجتماعية •

وفى الميدان السياسى ساند عرب الخليج ثورة ١٤ تموز العراقية ١٩٥٨ ووصلت وفود عربية كثيرة من جميع أطراف الخليج لتعاهد العراق على العمل معا فى سبيل تحرير الخليج العربى من نير الاستعمار البريطانى الذى عزل هذه المنطقة عن القومية العربية وتحريره كذلك من أنظمة الحكم المطلق والقديم الذى فرضه الاستعمار تحت ستار معاهدات بالية مدة طويلة •

وقد تحمست بلدان الخليج الى القضايا العربية وخاصة الطبقات المثقفة فيها وعاونت فى مقاطعة اسرائيل معاونة فعالة وطبقت انظمة المقاطعة .

وقد مضت الامانة العامة قدما فى توثيق علاقاتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقطر والبحرين . كما حرصت على تتبع ما يتصل بأوضاعها السياسية بوصفهما قطرين عربيين ، يتطلعان ، ويتطلع العالم العربى كله الى اليوم الذى تتم فيه أهداف العرب الشاملة ، تنظيم جميع أقطاره وينعم فى ظلالها أبناء الامة العربية جميعا بالتضامن وازدهار أسباب الحياة ، ويحملون نصيبهم كاملا فى ميدان التعاون الدولى .

ومنذ أربعة أعوام اثير فى الجامعة موضوع دعوى ايران القديمة أن البحرين جزء من أراضيها وان كانت صلة البحرين فى الواقع منقطعة عنها تماما . لكن هذا الموضوع تجدد كذلك فى حلقة من حلقاته التقليدية ، فى الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٥٨ مما أدى الى ان تتصل الامانة العامة بحكومات الدول الاعضاء ، فى الثامن من شهر كانون الاول ١٩٥٨ موجزة المراحل الماضية لهذه القضية فى الجامعة ، ومبينة ما جد فيها ، ومستجمعة البيانات والآراء المتصلة بها . وقد سبق ان عرض على اللجنة السياسية ، فى اجتماعها فى ٢٩ تشرين الثانى ١٩٥٤ موضوع دعوى ايران أن البحرين جزء من أراضيها وان هبوط الطائرات فى مطار البحرين لا يجوز الا باذن سابق من ايران ، وارسالها مذكرة بذلك الى بعض البعثات الدبلوماسية العربية بطهران .

وقدمت اللجنة السياسية الى مجلس الجامعة توصية فى هذا الشأن تضمنت مشروع رد على المذكرة لايرانية صيغ بعناية تامة محافظة على العلاقات العربية ـ الايرانية فأقر مجلس الجامعة التوصية فى اجتماعه يوم ١١ كانون الاول ١٩٥٤ ورؤى حينذاك ان لا تتقدم بالرد سوى البعثات الدبلوماسية بطهران ، التى خوطبت فى هذا الشأن .

غير ان الامانة العامة تلقت بعد ذلك مذكرات من الحكومات العراقية

والمصرية تضمنت ان قرار مجلس الجامعة قد أثار رد فعـــل لدى الدوائر المسئولية مما يقتضى عرض الموضوع من جديد على اللجنة السياسية ، وخاصة ان الدوائر الايرانية تفادت الرد على قرار مجلس الجامعة والدخول فى جدل جديد حول الموضوع •

وعرضت الامانة العامة الموضوع مجـــددا على اللجنة السياسية فى اجتماعها التالى (٢٨ ـ ٣٠ آذار ١٩٥٥) بمذكرة جاء فى ختامها :

« ولعله قـد يبدو من كل ذلك ان الصالح ارجاء تقديم الرد على المذكرة الايرانية ، ابقاءً على العلاقات الودية بين العالم العربى وايران ، وخاصة ان المذكرة الايرانية قد صدرت عن تقليد ايرانى قديم لا عن نية جديدة » • ووافقت اللجنة السياسية ومجلس الجامعة على عدم تقديم الرد اكتفاء بما تم فى هذا الشأن وبذلك انتهى موضوع هذا النزاع حينذاك • وفى يوم ١٣ تشرين الثانى ١٩٥٧ ، جاءت الانباء بان الحـكومة الايرانية ستقدم الى البرلمان مشروع قانون ينص على أن تصبح جزيرة البحرين احدى ولايات ايران • وصرح متحدث ايرانى بأن ايران تعتزم اعتبار البحرين الاقليم الرابع عشر من الاقاليم التى تتألف منها ايران •

وأضافت الانباء أن ايران عادت الى المطالبة بهذه المنطقة بعد أن أذيع أخيرا ان فى النية انشاء منطقة حرة لتجارة الترانزيت هناك ، اذ رأت هذا العمل ضارا بمصالحها التجارية • وردا على ذلك أعلنت وزارة الخارجية البريطانية فى نفس الوقت أن بريطانيا ستظل تكفل بقاء الوضع الراهن فى البحرين بالرغم من مطالبة ايران بها •

وفى الجانب العربى اذاعت الحـكومة السعودية فى يوم ١٢-١٢-١٩٥٧ بيانا جاء فيه « ان الحـكومة السعودية تعتبر البحرين بلدا عربيا مستقلا تحت حكم آل خليفة منذ مئات السنين » •

كما تلقت الامانة العامة مذكرة من مفوضية المملـكة اليمنية بالقاهرة بتاريخ ١٨-١٢-١٩٥٧ جاء فيه ان الحـكومة اليمنية تلقت باستغراب واستنكار شديدين دعاوى ايران فى البحرين ، واضافت ان البحرين كانت وما زالت

وستظل جزءً هاما لا ينفصم عن الكيان العربى • وكل دعوى غير ذلك لا نصيب لها من الحق • وحكومة اليمن تأمل ان تولى جامعة الدول العربية الامر كل اهتمامها وعنايتها • وتتخذ كل ما يلزم لتقف الدول العربية موقفا موحدا أمام تلك المزاعم التى تريد ان تستولى على جزء هام من البلاد العربية ، وترى أنه من الضرورى اتخاذ موقف موحد • وتقترح ان يتفضل الامين العام باتخاذ ما يلزم فى هذا الشأن لتحقيق المصلحة العامة » •

وترتب على ذلك ان أعادت الامانة العربية الاتصال بحكومات الدول الاعضاء فى ذلك الامر • وقد تلقت الامانة العامة مذكرة من وزارة خارجية جمهورية مصر مؤرخة فى ٣٠ من كانون الثانى ١٩٥٨ جاء فيها ان الحكومة المصرية متمسكة بقرار مجلس الجامعة الصادر فى ١١ كانون الاول ١٩٥٤ ، والذى نص على أن البحرين بلد عربى غير خاضع لسيادة ايران ، ولا تربطه بايران علاقة تبعية من أى نوع كان •

كما تلقت مذكرة من السفارة العراقية فى القاهرة تضمت ان موقف العراق من قضية البحرين الذى أبلغ الى الحكومة الايرانية هو ان « الحكومة العراقية لا تعترف بأية حماية ولا اشراف ولا مطالب تتقدم بها أية دولة أجنبية على أى جزء من العالم العربى ، ولا تقر الحكومة العراقية أى شىء من هذا ، ولا سيما ان البحرين حكومة وشعبا أحق من أى جهة كانت فى تقرير مصير ذلك البلد » • كما تلقت من وزارة الخارجية الاردنية مذكرة مؤرخة فى ٢٧ من كانون الثانى ١٩٥٨ جاء فيها « ان الاردن تعتبر البحرين بلدا عربيا ، وجزءاً لا يتجزء من العالم العربى ، ولا ترتبط بايران علاقة تبعية أو أية رابطة أخرى من أى نوع ولقد اتخذ الاردن كافة الاجراءات الدبلوماسية الممكنة ، واوضح للسلطات الايرانية تمسكه التام بعروبة البحرين ووجهة النظر هذه فى أكثر من مناسبة » •

وتم بعد ذلك ابرام اتفاق فى الثامن من شهر آذار ١٩٥٨ بين المملكة العربية السعودية والبحرين ، يعين الحدود بين القطرين ، وأسس التعاون الاقتصادى بينهما والتنقيب عن البترول فى شواطىء البحرين واستغلاله •

وقد تعرض هذا الاتفاق لهجمات من صحافة ايران بلغت حد الدعوة الى استخدام القوة ، كما صرح وزير خارجية ايران ، فى مناقشة أمام البرلمان ، بان الحكومة الايرانية ترفض هذه الاتفاقية وتراها تعديا على حقوقها فى البحرين .

ولم يكن حماس الجامعة قليلا بالنسبة لقضية امامة عمان وقد جهدت بريطانيا فى العمل للقضاء على امامة عمان ، وأحكمت الحصار عليها . لكن المجاهدين العمانيين استطاعوا الوقوف فى وجه الطغيان طوال هذه الاشهر وخرجت القضية العمانية الى النطاق الدولى ، والتف شعب عمان حول امامه فى المكافحة من أجل حريته واستقلاله ، ولا يزال يواصل أعمال المقاومة للعدوان ، رغم امكانياته المحدودة ووسائل المحتلين الاخيرة . وقد سبق أن قرر مجلس الجامعة طلب عقد جلسة عاجلة لمجلس الامن للنظر فى قضية عمان ، ثم قرر مجلس الامن ، بعد مناقشة الطلب فى جلستين وبأغلبية الاصوات عدم ادراج القضية . وفى ٤ أيلول ١٩٥٧ أوصت اللجنة السياسية للجامعة بمتابعة سير القضية وموازرة امامة عمان فى كفاحها المشروع ، وتفويض مندوبى الدول العربية لدى الامم المتحدة فى تقرير الخطوات المقبلة . واثر ذلك يسرت الامانة العامة لرئيس مكتب امامة عمان فى القاهرة سبيل السفر الى جنيف وبون فنيويورك ، للتعريف بقضية بلاده فى هذه البلاد ، وفى أوساط الامم المتحدة ووضعت امكانيات مكاتبها فى هذه البلاد فى خدمتها وفى اصدار النشرات باللغات الاجنبية مبينة عدالتها . وقد اصدرت فعلا نشرتين مهمتين الاولى عن « الاعتداء البريطانى على عمان » والثانية عن « امامة عمان » . ولكن لم يتهيأ لقضية عمان ان تظفر بكسب واضح فى صحافة العالم ولا يزال الرأى العام العالمى لا يعرف القواعد البسيطة عن قضية عمان ونأمل ان تزداد المساعدات الفنية التى تقدمها الجامعة العربية القضية عمان على النطاق الدولى . ولما كانت أكثرية الدول لا تعرف حتى الآن ماهية القضية العمانية وهى متشوقة لمعرفة أى حقائق تاريخية وجغرافية وسياسية عنها فعلى الجامعة ان تستفيد من هذه الفرصة لتملأ هذا

الفراغ فى الفكرة الدوليه •

وبعد الاتصالات المختلفة ، ومناقشة أوجه النظر ، وجدت الوفود العربية انه نظرا للظروف التى أحاطت بقضية امامة عمان ، ولما شغلته قضيتا سوريا والجزائر من حيز دولى كبير ، فشعرت انه ليس من الحكمة عرضها على الجمعية العامة فى تلك الدورة • وقد ألفت لجنة فرعية من رؤساء وفود العراق ولبنان ومصر لدراسة القضية لاجل العمل لاراجها فى جدول أعمال الدورة الثالثة عشر • كما وافقت على تقديم كتاب الى رئيس مجلس الامن الدولى تذكره بالقضية • وتم تقديم هذا الكتاب الى رئيس مجلس الامن فى ٢١ تشرين الثانى ورفعه رؤساء وفود مصر والعراق والاردن ولبنان وليبيا والمغرب الاقصى والعربية السعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن • وقد جاء فيه ما يلى :

« انه ليشرفنا ، بناء على تعليمات من حكوماتنا وبمقتضى المادة ٣٥ فى فقرتها الاولى من ميثاق الامم المتحدة ان نحيط مجلس الامن علما مرة أخرى بالموقف الخطير فى عمان • فانه فى الاسبوع الاخير تموز ١٩٥٧ بدأت القوات البريطانية عمليات حربية غير شرعية مستخدمة الاسلحة الصاروخية فى محاولة اخماد الحركة الوطنية وكبت الشعب فى عمان • وقد أرسلت قوات أخرى الى المنطقة لكى تقوم بغزو كامل الى المنطقة لكى تقوم بغزو كامل لها ولا تزال المعارك دائرة • وقضية عمان لها علاقة بقضية البريمي •

وفى ١٦ من ايلول ١٩٥٥ ـ كمقدمة لغزو عمان ـ قامت القوات البريطانية بالاستيلاء على واحة البريمى العربية السعودية وتغلبت على البوليس السعودى وسيطرت على مقاومة الشيوخ المحليين • وبعد شهرين من ذلك التاريخ ـ فى ١٧ كانون الاول ١٩٥٥ ، قامت قوات مسقط ، تحت القيادة البريطانية ، بغزو عمان واستولت على نزوى ، العاصمة ، قصد تدمير سيادة عمان • وتلك الاعمال العدوانية التى لاقاها شعب عمان قد أحيط المجلس بها علما فى ١٥ آب ١٩٥٧ بمذكرة المندوبين الدائمين لمصر والعراق

والاردن ولبنان وليبيا والمغرب الشقيق والسعودية والسـودان وسورية وتونس واليمن .

وقد عقد مجلس الامن اجتماعين أعربت خلالهما الولايات المتحدة عن أملها فى امكان حل المسألة الحالية عن طريق المفاوضة بين الاطراف المعنية . ونتيجة لهذا رأى خمسة أعضاء أنه ليس من المجدى ادراج المسألة فى جدول أعمال مجلس الامن . وبذلك لم تدرج . ومن سوء الحظ قد تحطم ذلك الامل فى امكان اعادة السلام فانه بدلا من اتبـاع سياسة التفاهم ، استمرت القوات البريطانية ولا تزال مستمرة فى أعمال الضغط العسكرى الشديد ، مما يؤدى الى خسارة كبيرة كل يوم فى الارواح والاموال . وفى أيلول من هذا العام ، وردت تقارير من عمان تفيد ان القتال لا يزال دائراً فى الجبل الاخضر مع استمرار الهجوم البريطانى الجوى على قوات الوطنيين وضربهم بالقنابل .

وفى ٣٠ آب ١٩٥٧ ، ناشد محمد الحارثى ممثل أمام عمان ، الامين العام للامم المتحدة أنه يتخذ الخطوات وملازمة لاقناع الحكومة البريطانية بالسماح لعدد من المراقبين الدوليين بالدخول فى المنطقة وكتابة تقرير للامم المتحدة عن الموقف فى عمان على حقيقته . وفى ١٤ تشرين الاول ١٩٥٧ ، ناشد ممثل عمان الامين العام للامم المتحدة ان يستخدم وساطته مع الحكومة البريطانية للسماح للصليب الاحمر أو الهلال الاحمر أو أية منظمة أخرى للاغاثة ان تدخل المنطقة . ولكن حتى الآن لم يسمح لهما ، ولا لاية منظمة مشابهة بدخول عمان . وقد جاء فى تقرير مجلس الجامعة :

« وغنى عن البيان ان استمرار مثل هذه السياسة العدوانية ستقضى على تنمية أى علاقات ودية بين بريطانيا والشعوب العربية ، كما انه يزيد من حدة التوتر والعنف وخطورتها فى تلك المنطقة .

وان حكومات مصر والعراق والاردن ولبنان وليبيا والمغرب الاقصى والسعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن لتنظر الى الموقف الحالى فى عمان ببالغ القلق والاهتمام الزائد .

وان حكوماتنا لترى ان الموقف فى عمان يمكن ان يؤدى الى احتكاك دولى • وانه من المحتمل ان يهدد بذلك السلام والامن العالمى •

وتحتفظ بحق حكوماتنا فى أن تطالب سعادتكم بان تدعو الى عقد اجتماع آخر للمجلس لاعادة النظر فى ادراج المسئلة فى الجدول ، واتخاذ الخطوات التى قد يراها المجلس ملائمة » • وقد نشر هذا البيان •

وقد تابعت الجامعة النظر فى شؤون جنوب جزيرة العرب وخاصة الخلافات بين اليمن وبريطانيا • وفى أوائل شهر تشرين الثانى ١٩٥٧ قد سافر ولى من اليمن ووزير خارجيتها على رأس وفد الى لندن لاجراء مباحثات مع الحكومة البريطانية بشأن الجنوب اليمنى • وبدأت المفاوضات بين الجانبين يوم ١١ تشرين الثانى ١٩٥٧ واستمرت عشرة أيام ، ثم انتهت بتمسك بريطانيا بسياستها العدوانية ، ورفض الوفد اليمنى اصدار بيان مشترك عن المحادثات • وفى ٣٠ كانون الثانى ١٩٥٨ صدر بيان رسمى يمينى جاء فيه : ان بريطانيا تستعد للقيام بهجوم واسع النطاق على اليمن ، وان الحكومة اليمنية تلقت معلومات أكيدة على أن بريطانيا تزمع القيام بحملة انتقامية لا يعرف الدافع اليها • وفى يوم ٢٧ من شباط ١٩٥٨ هددت اليمن ـ ردا على عدوان القوات البريطانية المتصل ، بتدبير هجوم معد مرسوم على حدود اليمن ـ هددت بعرض شكواها على مجلس اليمن ضد المملكة المتحدة ، ما لم تتخذ اجراءات سريعة لانهاء العمليات العدوانية البريطانية •

وقد أورد الكتاب الذى وجهه رئيس وفد الجامعة وممثل اليمن الدائم فى الامم المتحدة الى رئيس مجلس الامن ـ أورد الكثير من الهجمات البريطانية على الاراضى اليمنية خلال الفترة من ٢١ كانون الثانى ١٩٥٨ حتى ٢٠ شباط ١٩٥٨ ، تلك الهجمات التى نجم عنها الكثير من الخسائر فى الاموال والارواح ، وبين ان الاعتداء البريطانى المتكرر على اليمن منذ تشرين الاول ١٩٥٦ يشكل تهديدا خطيرا للسلام والامن وأنه ما لم تتخذ الاجراءات السريعة الفعالة لانهاء العمليات العدوانية البريطانية التى سوف تؤدى حتما الى نتائج لا يمكن التكهن بخطورتها فى تلك المنطقة ، فان حكومة اليمن

ستكون مضطرة لان تدعو مجلس الامن الى بحث المسئلة واتخاذ الخطوات اللازمـــة .

وقد تابعت الامانة العامة ، فى هذه الفترة ، الاتصال بالدول الاعضاء بشأن تقديم المعونات المختلفة لليمن ، وتلقت مذكرات وتقارير فى هـذا الموضوع ابلغتها الى وزارة خارجية اليمن . وكذلك والت الامانة العامة الاتصال بالوطنيين من أهل الجنوب اليمنى المـكافحين فى سبيل التخلف من الاستعمار الاجنبى لبلادهم ، والتمتع بحقوقهم المشروعة فى الانضمام الى وطنهم الام . وتدل التقارير التى تلقتها الامانة العامة فى هذا الشأن أن حركة الوعى القومى العربى تزداد نموا واطرادا فى هذه المنطقة ، وأن الاقتصاد البريطانى يعانى من أعمال الوطنيين العرب دفاعا عن الاعمـــال العدوانية عليهم ، وان اختلال الامن ظاهر فى الامارات الشرقية والغربية على السواء ، وأن قبائل الحموم والمناهيل تأبى الضيم والخضوع للعدوان الاجنبى وترى فى التحركات البريطانية الواسعة شراً تتعين مقاومتهـــا ، والحيلولة دون التمكين لها ، وأن السلطات البريطانية فى عدن تستخدم الجهود الجبارة لبلوغ أهدافها غير المشروعة . والى جانب الامدادات العسكرية وأعمال العنف تبذل الهدايا والعطايا عن سعة الى الموالين لها كى يعملوا ضد الاحرار الوطنيين ، كما تفكر فى انشاء اتحاد يضم بعض امارات الجنوب اليمنى طمعا فى ان يكون اداة للاستعمار الاجنبى . والى جانب افساح الحرية للصحافة والاحزاب الجديدة لتهاجم حكومة اليمن أعدت السلطات البريطانية فى عدن مشروعا بزيادة الاعضاء المنتخبين فى المجلس التشريعى لعدن من أربعة الى أثنى عشر ، أى نصف الاعضاء ، وأن ينتخب المجلس رئيسه . وطالبت الهيئات المشتركة فى عدن بأن يكون المجلس منتخبا ، وأن تكون قراراته ملزمة للسلطة التنفيذية ، وأن يكون له حق الاقتراع على الثقة . ولم تفعل بعد السلطات المحتلة فى هذه الطلبات ، ولم تقرر الهيئات المشتركة موقفهـا من خوض المعركة الانتخابية للمجلس أو مقاطعتهـا .

وكذلك وضعت المحتلة مشروع « التعدين » أو الجنسية العدنية ،

فقد حصر عدن فى العدنيين ، ووضعت فعلا بعض العدنيين أصلا ، وعزل سائر المواطنين العرب المقيمين بها عنهم ، كما شرعت فى تنفيذ نظام الحكم الذاتى لعدن ، موضع التدرب على السلطات التنفيذية فى مديريتى المعارف والاشغال •

وعدن هذه المنطقة الصغيرة ليست فى الواقع الا جزءً من هذا الجنوب العربى • فهى ليست كلاً قائماً بذاته ، وانما جزء من كل وهى مصيرها الى أن تكون مع هذا الجنوب دولة واحدة مهما طال الزمن وشأنها فى ذلك شأن غيرها من السلطنات أو المقاطعات • اذ كل منطقة من هذه المناطق أو سلطنة من هذه السلطنات لا يمكن بحال ان تكون دولة ، وانما هى عبارة عن ولايات قد تكون يد الفوضى بحثت بها فى الاحقاب المتأخرة الماضية ، الا ان يد الاصلاح سوف تصلح ما فسد وسوف تنظم من هذا العقد المتناثر من بلاد الجنوب لؤلؤة واحدة أو عقداً متماسكاً منسقاً ، لان سكان هذا الجنوب كافة منحدرون فى العنصر واللغة وفى الدين وفى اللغة وفى التاريخ المشترك وفى الموقع الطبيعى وفى المصالح المشتركة وفى الآمال والآلام والتقاليد والعادات والجنوب العربى هو اليمن الطبيعية بكامل أجزائها محددة من الشمال بالمملكة العربية السعودية ، ومن الجنوب ببحر العرب ومن الشرق بالخليج العربى ومن الغرب بالبحر الاحمر • ولما كانت عدن تحت حكم بريطانيا المباشر ، ولما كانت ميناءً تجارياً هاما وان كانت أكثر الموانىء القريبة منها وخاصة الهند واقعة تحت نفوذ حكومة بريطانيا ، فلقد كانت عدن مفتوحة للجميع فدخلها كثير من الاجانب من غير العرب ومن غير المسلمين ، وأصبحت اليوم تضم اشتاتا عديدة من الامم فحدثت حينئذٍ المشكلة وخشى العرب أهى البلاد الاصليين ان تتكاثر عليهم هذه الامم فتصبح عدن وان كانت كآخر جزءً من بلاد العرب الا أنها فى واقع الامر سيكون شأنها بين غير العرب نظرا لكثرة هذه الاقليات فى العدد ولتحكمها فى التجارة والوظائف وتقدمها فى الثقافة وبهذا قد تكون عدن اذا سارت فى هذا السبيل نشازاً ضمن اللحن العربى العام فى هذه البقاع من جنوب الجزيرة العربية •

الخلاصـــــة

تجابه الجامعة العربية مستقبلا صعبا فى حل قضايا الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية حيث يتركز الاستعمار البريطانى وتتبلور حركة قومية عربية عنيفة • ان مهمة الجامعة العربية فى تلك الاجزاء من الوطن العربى يجب ان تكون محصورة فى توحيد الجهود العربية من أجل التحرر والاستقلال وأن تسعى للحصول على مساندة الدول العربية المعنية جمعاء وان تبعد هذه المناطق عن الاستغلال للسياسة الداخلية ، يجب على الدول العربية ان تعمل على ازالة الاستعمار الاجنبى من الخليج العربى وجنوب الجزيرة العربية • ان بلدان الخليج العربى وبلدان جنوب الجزيرة العربية ترحب بكل مساندة قومية من أية دولة عربية وان المنافسات العربية يجب ان تستغل لخدمة سكان هذه المناطق بالدرجة الاولى لا ان تعتبرها مناطق نفوذ • ان تحرير بلدان الخليج العربى من الاستعمار البريطانى لا يكون الا عن طريق توحيد الحركة القومية العربية فى الكويت والبحرين وقطر وامارات ساحل عمان وامامة عمان وسلطنة مسقط وهنا تظهر أهمية الجمهورية العراقية من الناحية الواقعية والجمهورية العربية المتحدة من الناحيتين الثقافية والعلمية • انه لمن المؤسف ان تستغل بريطانيا تفكك الحركة القومية فى الخليج العربى فتعمل على تركيز أقدامها فيه ومن المؤسف كذلك ان تكون طهران مركز الجاذبية بالنسبة لامراء البلدان العربية فى الخليج بدلا من بغداد أو القاهرة أو بيروت أو عمان • ان الجامعة العربية لم تنظر الى الخليج العربى كحركة تحررية واحدة ولم تثمن بعد أهمية الخليج فى مستقبل العلاقات السياسية والاقتصادية العربية وأهميته الدولية • ان وحدة الحركة الوطنية فى الجزائر العربية المجاهدة يجب ان تكون مثلا يحتذى به فى توحيد الحركات التحررية فى الخليج العربى • وكذلك الحال بالنسبة الى جنوب جزيرة العرب حيث لا تزال الحركة الوطنية بطيئة وذلك من جراء

تفكك الحركة القومية • ففى عدن وحدها يوجد عدد كبير من الاحزاب مثل الحزب الوطنى الاتحادى وحزب رابطة أبناء الجنوب وحزب الامة واتحاد القوى الشعبية والاتحاد اليمنى والمؤتمر العمالى • ان مهمة الجامعة العربية هى توجيه هذه الاحزاب الى وحدة وطنية تضمن نجاح الحركة القومية • والدول العربية المستقلة والمتحررة هى الامل الوحيد فى توجيه كفاح العرب فى هذه المناطق العربية • ان مساندة الجامعة العربية للحركات التحررية فى الخليج العربى وجنوب اليمن يجب ان يقوم على أساس مساندة الفئات القومية التقدمية فى هذه البلدان العربية وليس على أساس مساندة أنظمة الحكم المطلقة والطبقات المستغلة الفاسدة التى برهنت على عدم صلاحيتها لتفهم مفهوم الدول والحكومات الحديثة • ان مساندة النظم الرجعية ومهادنتها يعنى الرجوع بالحركات القومية الى الوراء • ان أكثر من ٣٥٠ مليون دينار عراقى يبذرها حكام منطقة الخليج العربى سنويا بينما يوجد أكثر من ٧٠ ألف لاجىء عمانى فى منطقتهم التى يعيش أكثر سكانها البالغ عددهم ٤ ملايين فى فقر مدقع وجهل مطبق • هذا بينما لم تتلقى الحركات التحررية فى الجزائر وعمان حتى ولو جزء يسير من هذه الاموال • ان المشكلة التى تجابهها الجامعة العربية هى ليست قضية تحرير منطقة الخليج من الاستعمار فحسب بل تحريرها من أنظمة الحكم البالية •

بغداد • شباط ١٩٦١

مصادر البحث

١ ـ جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة ـ
« مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية من الدورة الاولى (٤ يونيه ١٩٤٥ حتى الدورة السابعة والعشرين ١٨ مرس ١٩٥٧) » ٠

٢ ـ جامعة الدول العربية ـ الامانة العامة ـ
« مجموعة قرارات مجلس الدول العربية ـ دور الانعقاد الرابع والعشرون والخامس والعشرون (أول اكتوبر سنة ١٩٥٥ حتى ابريل سنة ١٩٥٦) ٠

٣ ـ جامعة الدول العربية ـ تقرير الامين العام الى مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده الثامن والعشرون ١٩٥٧ ٠

٤ ـ جامعة الدول العربية ـ تقرير الامين العام الى مجلس الدول العربية في دورة انعقاده العادى الثلاثين ـ اكتوبر ١٩٥٨ ـ ٠

٥ ـ جامعة الدول العربية ـ السكرتارية ـ
« مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية من الدورة الثامنة والعشرين (٣١ اكتوبر ١٩٥٧ حتى الدورة الحادية والثلاثين ٢ مارس ١٩٥٩) » ٠

٦ ـ جامعة الدول العربية ـ السكرتاريه ـ
« المجلس الاقتصادى فى دورة انعقاده العادى الخامس ٥ ـ ١٤ يناير (كانون الثانى ١٩٥٩) » ٠

٧ ـ أحمد طربين « الوحدة العربية بين ١٩١٦ ـ ١٩٤٥ (بحث فى تاريخ العرب الحديث منذ قيام الثورة العربية حتى نشوء جامعة الدول العربية) ٠ من مطبوعات معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية ٠ القاهرة ١٩٥٧ ٠

٨ ـ الدكتور أحمد موسى « ميثاق جامعة الدول العربية : بيان وتعليق » القاهرة ١٩٥٨ ٠

٩ ـ الدكتور كمال غالى : « ميثاق جامعة الدول العربية » القاهرة ١٩٤٨ ٠

١٠ـ George Kirk, "The Middle East in The War: 1939-1945" Vol. I.

"The Middle East 1945-1950" Vol. II.

١١ـ الاوضاع السياسية لامارات الخليج العربى وجنوب الجزيرة للدكتور سيد نوفل ٠ القاهرة ١٩٦٠ ٠